الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة
{١٩٣٠م-١٩٧١م} (*)

الباحثة/ هند سالم سعيد العوانى

طالبة ماجستير – قسم التاريخ والحضارة الإسلامية – جامعة الشارقة

د/ عماد أحمد أبو العينين

أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– مسار الإرشاد السياحي- جامعة الشارقة

الملخص

تركز الدراسة على اقتصاد منطقة الإمارات بداية من الثلاثينيات حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، والذي كان اعتماده بشكل أساس على الغوص لاستخراج اللؤلؤ، كما تتناول أهم أسباب انهيار هذه المهنة، وكيف أثرت على تعزيز الكساد الاقتصادي الذي ساد في جميع إمارات الساحل.

كما تتطرق الدراسة لبدايات التطور الاقتصادي الذي بدأت ملامحه في الخمسينيات عند اكتشاف النفط، والبدء باستثماره وتصديره للخارج، وقد حاولت الدراسة الإشارة إلى الوصاية البريطانية على الإمارات، وتأثير ذلك على الاقتصاد، وصولًا إلى بدايات قيام دولة الاتحاد الذي كانت النواة للازدهار الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط.

الكلمات المفتاحية:

إمارات الساحل، الوصاية البريطانية، عصر اللؤلؤ، حكام إمارات الساحل.

Economic conditions of the Trucial States (1930 AD - 1971 AD)

Abstract :

The study focuses on the economy of the Emirates region from the thirties until the early seventies of the twentieth century, which depended mainly on diving to extract pearls.

The study also talks about the beginnings of economic development, which began in the fifties when oil was discovered, and the start of investing and exporting it abroad. After oil.

KEY WORDS: The Emirates of the Coast, the British Guardianship, the Age of Pearls, the Rulers of the Emirates of the Coast

---

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢٢، العدد الواحد والستون.**

مقدمة:

تتعدد الدراسات التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية لكل منطقة في حقبات معينة من الزمن، ولكن قليل ما نجد دراسات تُشير إلى الأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بتلك المستجدات التاريخية، وتُعتبر منطقة الإمارات من المناطق التي واجهت الكثير من الاحداث السياسية خلال الحكم البريطاني (١٨٥٣-١٩٦٨م) والذي امتد لسنوات والذي أثقل كاهلها، ويجب أن نذكر أنَّ الإمارات كانت تُسمى قبل عصر الاتحاد بالإمارات المتصالحة او إمارات الساحل، والقارئ لتاريخها يجد ذلك الكبرياء الذي تمتع به حكام تلك الإمارات، ويعلم بتلك الإنجازات التي كانت على الدوام نواة لدولة الاتحاد القائمة الآن، والتي أخرجت أبناء الإمارات من العَوز والفقر إلى التطوير والحداثة.

وسنتناول في المبحث الأول فترة الانهيار الاقتصادي في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حيث يبحث في أسباب انهيار مهنة الغوص عن اللؤلؤ عام ١٩٢٩م، وآثار ذلك الانهيار على الوضع الاقتصادي في الثلاثينيات والأربعينيات، وتداعيات الأزمة في إمارات الساحل وفي أهم سوقين للؤلؤ في الخليج العربي، ويتضمن المبحث الثاني فترة الكساد في الثلاثينيات، وانهيار طبقة التجار التي كانت تدير عجلة الاقتصاد في المنطقة، وظهور موارد جديدة هي خطوط الطيران وامتيازات النفط، ويتناول المبحث الثالث دراسة الوضع الاقتصادي في الخمسينيات، من نمو المصالح البريطانية، ووهم مشروعات التنمية، وأما المبحث الرابع فهو يعود لفترة النصف الأول من الستينيات، وهي فترة مهمة لأنها شهدت بداية التغييرات من مرحلة ما قبل النفط إلى مرحلة ما بعده.

مشكلة الدراسة:

حاولت الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية:

١- كيف كان اللؤلؤ هو عصب الاقتصاد في إمارات الساحل؟

٢- ما أهم أسباب تراجع تجارة اللؤلؤ وما أثر ذلك على الإمارات المتصالحة؟

٣- ما أهم التحديات التي واجهتها إمارات الساحل تحت الحكم البريطاني؟
٤- كيف كان تأثير الحكم البريطاني على الوضع الاقتصادي لإمارات الساحل؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة عبر سطورها إلى الأهداف التالية:

١- تسليط الضوء على عصر اللؤلؤ الذي كان الداعم الأساسي للاقتصاد في إمارات الساحل.
٢- بيان أسباب تراجع تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج والإمارات.
٣- توضيح التحديات التي تعرَّض لها حكَّام الإمارات تحت وطأة الحكم البريطاني.
٤- التركيز على الوضع الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية حتى قبيل قيام دولة الاتحاد.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة من (١٩٣٠م – ١٩٧١م) لما شهدته تلك الفترة من بدايتها تعزيز الكساد الاقتصادي لإمارات الساحل بسبب تدهور تجارة اللؤلؤ ثم الاتجاه إلى تجارة النفط بعد اكتشافه، لتبدأ مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي في الخمسينيات من هذا القرن لكن في ظل إدارة بريطانيا التي لعبت دورًا واضحًا في توجيه اقتصاده حتى قيام دولة الاتحاد.

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في إمارات الساحل التي هي عبارة عن دولة الإمارات العربية حاليًا.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بالاستعانة بعدد من الدراسات السابقة التي تطرَّقت في موضوعها لما يُشابه موضوع البحث ومنها ما يلي:

١- دراسة بعنوان (التجارة في إمارات الساحل منذ بداية القرن العشرين

وحتّى قيام الدولة عام ١٩٧١م) للباحث الدكتور عبد الله سليمان المغني، حيث اشتملت هذه الدراسة على تمهيد، وسبعة فصول وخاتمة، وجاءت الدراسة مركزة على مهنة الغوص على اللؤلؤ ، وتجار ته وأسواقه، وتأثير تلك الفترة في حياة السكان، بالإضافة لأسباب انهيار هذه المهنة عام ١٩٢٩، وأثر ذلك على الوضع التجاري في إمارات الساحل أثناء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، فضلًا عن ازدهار أنواع محددة من التجارة بعد انهيار حرفة الصيد على اللؤلؤ ، وتفاقم الوضع الاقتصادي مع الأزمة العالمية، وكذلك الحرف والمهن التجارية في إمارات الساحل في ظل الحصار الاقتصادي بسبب الحرب العالمية الثانية وتحكم الحكومة البريطانية بمضيق هرمز، وكذلك الحركة التجارية بإمارات الساحل منذ الستينيات القرن العشرين وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الدكتور عبد الله سليمان المغني في أنَّها قد اهتمَّت بذكر الأوضاع السياسية في فترة محل الدراسة ومدى تأثير تلك الأوضاع على اقتصاديات المنطقة، حيث إنّه لا شك أنَّ الأوضاع السياسية التي مرَّت بها دولة الإمارات قد أثَّرت بشكل كبير على تجارة واقتصاد المنطقة في تلك الفترة.

٢- دراسة بعنوان (السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة، طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) وهي عبارة عن رسالة ماجستير للباحث خليل إبراهيم الجسمي مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، وقد تمَّ الاستعانة بالفصل الذي تحدَّث عن الأهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث، وتختلف دراسة الباحثة عنها بالتوجه الاقتصادي حيث إنَّ دراسة الباحث إبراهيم كانت تتجه نحو الوضع السياسي أكثر من اتجاهها للوضع الاقتصادي.

١-اقتصاديات اللؤلؤ وتأثيرها على منطقة الإمارات:

شكلت صناعة اللؤلؤ الضلع الأكبر في اقتصاديات سكان الخليج

العربي، فامتلأت صفحة الخليج بأساطيل صيد اللؤلؤ، لذا حُق لأهله ان يُطلقوا على الفترة الطويلة التي سبقت ظهور البترول في تاريخ الخليج الحديث بأنه "عصر اللؤلؤ"[١]، وتطلبت رحلات صيد اللؤلؤ الطويلة سفناً كبيرة، وانتشرت صناعة السفن في بلدان الخليج العربي في أوائل القرن العشرين، معتمدة على المواد الخام القادمة من الهند من أخشاب ومسامير وأقمشة، واعتمدت أساطيل صيد اللؤلؤ على اليد العاملة في تصنيعها وتشغيلها، وتشكلت في ساحل عمان أكبر هيئة صيد في الخليج العربي على الإطلاق[٢]، والواضح أن بدايات القرن العشرين كانت ذاخرة بهذه الصناعة وتطويرها في مناطق إمارات الساحل، ولكن هذه الصناعة لم تدم طويلًا لعدة عوامل أدت إلى تدهور اقتصاد اللؤلؤ الطبيعي وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي العام.[٣]

١-١-انهيار تجارة اللؤلؤ الطبيعي:

ذكرنا أنَّ إنتاج اللؤلؤ الطبيعي كان يشغل الجانب الأعظم من حياة أهالي الخليج، وقد لعب تكوين الخليج الضحل وطبيعته الحارَّة دورًا مهمًّا في توفير بيئة صالحة لنمو أنقى درجات اللؤلؤ في العالم، وقد ذكر ذلك "لوريمر" في التقرير الذي أصدره ببداية القرن العشرين، عندما تحدَّث عن أهمية مهنة الغوص في إمارات الساحل، وقدَّم تصورًا لمستقبل هذه التجارة.[٤]

وهذه التصورات التي قدمها أصبحت حقيقةً واقعة في أواخر العشرينيات، حيث انهارت أهم حرفة عمل بها أبناء المنطقة لآلاف السنين، فكان حجم الكارثة كبيرًا وأخذت الكوارث تتوالى طوال فترة الثلاثينيات والأربعينيات حتى دخلت المنطقة في نفقٍ مظلم، واستمر هذا الوضع إلى نهاية الأربعينيات، أي إلى أكثر من عشرين عاما،[٥] فبدأت تجارة اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور بعد ظهور اللؤلؤ المستزرع أو ما يُطلق عليه اسم " اللؤلؤ الصناعي"، وبسبب ذلك شهدت منطقة إمارات الساحل مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.[٦]

فيعتبر اللؤلؤ الصناعي السبب الرئيسي لانهيار اللؤلؤ الطبيعي،

واللؤلؤ الصناعي عبارة عن عملية استيلاد لؤلؤ داخل الرخويات وتحديدًا داخل المحار، وتتمثل في وضع أجزاء من عرق اللؤلؤ بين صدفتي المحار الذي يبلغ عمره ثلاثة أعوام ومن ثم يوضع المحار في قفص يقذف في المياه، وبعد مرور فترة تتراوح ما بين عشرة أشهر وثلاثة أعوام ونصف، يُجمع المحار لحصاد ما تجمع به من لؤلؤ، وتختلف الفترة باختلاف معدل التراكمات من مياه إلى أخرى، وليس من السهل تمييز اللؤلؤ الطبيعي عن اللؤلؤ الاصطناعي بالعين المجردة

وكان للؤلؤ الاصطناعي آثار بعيدة المدى على سوق اللؤلؤ الطبيعي، ورغم أن سعره لا يضاهي سعر الطبيعي على الإطلاق، فقد قلل قيمته كحجر كريم في أعين الذين يتقلدونه، ومن المعروف أن اللؤلؤ الاصطناعي لا يساوي في قيمته إلا جزءًا يسيرًا من قيمة اللؤلؤ الطبيعي، ولكن الشيء الغريب ألا يتمكن تجار اللؤلؤ من التفريق بين الاثنين إلا فيما ندر.[٧]

وظهر اللؤلؤ الصناعي الياباني لأول مرة في الأسواق الخليجية عام ١٩٢٩م،[٨] وقد أشار المقيم السياسي في تقريره السنوي إلى وجود هذا اللؤلؤ، وبدأت الأخبار تتوافد على المنطقة، وتلقى حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم رسائل من بومباي تفيد بأن بعض التجار الهندوس والإيرانيين قد اشتروا كمية كبيرة من هذا اللؤلؤ تقدَّر قيمتها بـــ(٢٠٠) ألف روبية، وذلك لأجل خلطها مع اللؤلؤ الطبيعي وبيعها، الأمر الذي دفعه لاتخاذ إجراءات حازمة ضد من يقوم بهذا العمل، وبصفةٍ خاصة التجار الهندوس الذين يبدو أنهم كانوا يتزعمون العمل بهذه التجارة، فرفع عليهم الإيجارات نسبة (٥٠٠%) كما اعترض على تزايد أعدادهم في إمارته، مما حدا بهؤلاء لرفع شكوى للمقيم السياسي بصفتهم مواطنين بريطانيين .

ونلاحظ أن التجار الهندوس استغلوا وضعهم كمواطنين بريطانيين يتمتعون بالحماية البريطانية للعمل بالطرق المشروعة وغير المشروعة حتى لو كان ذلك يعني تخريب اقتصاد المنطقة، وسبق أن استغلوا الفرص نفسها

عنما عملوا ممولين لمهنة الغوص، ومن الواضح أنَّ الوكيل المحلي حذَّر الهندوس من مغبة تصرفاتهم غير القانونية، واعتمادًا على ذلك أصدر الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم إعلانًا أكد فيه وجود لؤلؤ اصطناعي في دبي وحذر من أن مَن يقبض عليه متلبسًا سيعاقب بالغرامة وتصادر ممتلكاته.[٩]

يُذكر أنه قبل ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في أسواق المنطقة، كانت تجارة اللؤلؤ قد بدأت تتأثر بسبب قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، إذ أن قلة الطلب العالمي على الكماليات، وتوقف سفن النقل البحري عن العمل والتي كانت تعد أهم وسائل النقل في ذلك الوقت بين الهند والخليج العربي كان لهما أثر ليس على تجارة اللؤلؤ فقط وإنما أيضًا على حركة التجارة التقليدية ونقل المؤن والسلع، وأصبحت شركة الهند البريطانية للملاحة عاجزة عن خدمة موانئ الساحل العربي بسبب انشغالها بنقل المعدات الحربية، ولم يوقف هذا الوضع حركة التجارة فقط وإنما أوشك أن يعرض المنطقة للمجاعة، وقامت حكومة الهند البريطانية بمجموعة من الإجراءات عام ١٩١٨م منعت فيها دخول أي أموال لإمارات الساحل لتمويل عمليات استخراج اللؤلؤ، كما منعت تصدير اللؤلؤ من الهند إلى الخارج ، وكانت هذه الإجراءات بداية المتاعب لتجارة اللؤلؤ، حيث استمر هذا الوضع إلى أن أصبحت أسواق بومباي خالية من اللؤلؤ عام ١٩٢٥م، مما دفع بمعظم سفن الغوص في الخليج العربي إلى الامتناع عن الخروج للصيد.[١٠]

رافق كل ذلك الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الدول الكبرى، فتوقف استيراد الكماليات، ومنها اللؤلؤ، الأمر الذي انعكس على منطقة الخليج العربي، وأدى إلى تدهور الإتِّجار باللؤلؤ، وقد ذهب ضحية ذلك الكثير من تجار اللؤلؤ الذين تعرضوا للإفلاس في أواخر العشرينيات من القرن الماضي.[١١]

٢-١-ظهور اللؤلؤ الصناعي وتأثيره على اقتصاديات المنطقة:

استغل بعض تجار اللؤلؤ الأوضاع المستجدة، فأخذوا يتاجرون باللؤلؤ الاصطناعي، وذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك عندما حاولوا زراعته

في مياه الخليج العربي ، ففي عام ١٩٢٩م بعث المقيم السياسي في البحرين برسالة إلى إدارته تفيد بمحاولة أحد تجار اللؤلؤ البحرينيين وهو البدء بزراعة اللؤلؤ في مياه البحرين، ولم يُكتب لهذه المحاولة النجاح بسبب منع تجارة اللؤلؤ الاصطناعي في البحرين بأمرٍ من حاكم البحرين، ففي عام ١٩٣٠م أصدر حاكم البحرين مرسومًا عامًا بمنع استيراد ونقل وبيع وامتلاك وتصنيع اللؤلؤ الاصطناعي، ويعاقب كل من يخرق هذا المرسوم . ثم صدرت بعد هذا المرسوم مباشرة اللائحة الملكية بخصوص منع الإتجار باللؤلؤ الاصطناعي في البحرين، وكان أهم ما تضمنته شدة العقوبات ضد المتاجرين بهذا اللؤلؤ حيث تصل العقوبة للحبس مدة سنة.[١٢]

وبشكل عام، فإن اللجوء إلى استيلاد اللؤلؤ الصناعي يُمثل استفزازًا لمشاعر التجار والغواصين المتضررين من الأوضاع التي تزداد سوءًا والمهددين في عيشهم بأي محاولات جديدة لتدمير هذه الصناعة، وهؤلاء لن يسمحوا لأحد باستغلال الأوضاع والعبث بسبل عيشهم، لذا لم تجر محاولات من هذا النوع.

ومع ذلك انتشر اللؤلؤ الصناعي في إمارات الساحل، وقام بعض التجار بخلطه باللؤلؤ الطبيعي، الأمر الذي أساء إلى سمعة لؤلؤ الإمارات وجودته، ومع زيادة الحرص على منع العمل باللؤلؤ الصناعي إلا أن العمل به استمر لبداية الخمسينيات من القرن العشرين.[١٣]

٢-الموارد الاقتصادية لإمارات الساحل خلال الثلث الأول من القرن العشرين:

بعد ذلك الانحدار الذي تعرَّضت له تجارة اللؤلؤ في منطقة إمارات الساحل، ساد الكساد الاقتصادي جميع طبقات الشعب، بدءًا من الحكام حيث كانت ضرائب الغوص هي مصدر دخلهم، وانتهاءً بالغواصين والتجار، الذين أعلنوا إفلاسهم ودخلوا في دوامة الديون المتراكمة، وبدا هنالك ما يُشير إلى ظهور موارد جديدة تدعم الاقتصاد في تلك الأثناء [١٤]، فقد قررت بريطانيا أن يشمل خطها الجوي إلى الهند أراضي إمارات الساحل، وفي الوقت نفسه

بدأت المفاوضات المتعلقة بمنح امتيازات النفط للشركات البريطانية، وفي الربع الأخير من الثلاثينيات كان هناك موارد جديدة قلبت القاعدة الاقتصادية القديمة التي قامت على أكتاف التجار، وأصبح الحكام للمرة الأولى يتمتعون بدخل مالي مستقل، وهذا بدوره كان بداية تكون الشكل السياسي الحديث لإمارات الساحل بعد أن أصبح لها موارد مستقلة وثابتة نتيجة الاتفاقيات الجديدة، وفقد التجار المكانة السياسية الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها سابقا كجهة استشارية ذات نفوذ قوي ومؤثر في المجتمع وقد أثار فقدانهم لهذا الوضع حفيظتهم، وأدى غرقهم في دوامة الإفلاس والديون إلى زيادة حنقهم ومشاركتهم في الحركات الإصلاحية التي قامت في الموانئ الرئيسية لإمارات الساحل وهي دبي والكويت والبحرين عام ١٩٣٨.[١٥]

ويُمكننا حصر أهم موارد للاقتصاد في تلك الفترة بالمطالب التالية:

١-٢-الخط الجوي البريطاني وآثاره الاقتصادية:

استفادت بريطانيا من وسيلة المواصلات الجديدة بشكل كبير سواء للأغراض العسكرية أو المدنية، وفي الأول من نيسان / أبريل عام ١٩١٨م ظهر سلاح الطيران الملكي البريطاني كوحدة مستقلة بعد دمج القوات الملكية الجوية بقوة الخدمات الجوية التابعة للأسطول، وأثبتت هذه القوة الجديدة أهميتها الاستراتيجية في سرعة الحركة وفاعلية التأثير بشكل واضح في العمليات التي شاركت فيها إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وهنا اتجهت وزارة الطيران إلى إنشاء قواعد جوية كثيرة دفاعًا عن المصالح الإمبراطورية على امتداد خط طويل يمتد من رأس الرجاء الصالح جنوبا حتى القاهرة شمالا، ومن القاهرة غربا حتى سنغافورة شرقًا.[١٦]

وعندما بدأت ملامح الخط الجوي بالظهور، اكتسبت السواحل العربية للخليج أهمية خاصة كونها حلقة اتصال مهمة للمواصلات الجوية البريطانية، واعتقدت بريطانيا أنَّ مهمتها ستكلل بالنجاح من خلال التسهيلات التي ستحصل عليها من حكام إمارات الساحل، ولكن الحقيقة كانت بخلاف ذلك، وعلى الرغم من أنَّ واردات الخط الجوي البريطاني قد تُنعش الاقتصاد

لإمارات الساحل، وخاصة أنها كانت تعاني من الكساد بعد انهيار تجارة اللؤلؤ، إلا أن الحكام كانوا مترددين كثيرًا في إعطاء تلك التسهيلات للحكومة البريطانية، لعدم وجود ذلك التوافق بين ما يرد لبريطانيا من أموال من وراء الخط الجوي، وبين ما تقدمه لإمارات الساحل من أجور وموارد اقتصادية، ويُمكننا تلخيص كيف جرى تسيير الخط الجوي وإقناع الحكام بالموافقة على مروره وفق المخطط البريطاني بالنقاط التالية:

- كان الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة أول من واجه الإنجليز ورفض منحهم أي تسهيلات في إمارته، بالرغم من أن الدراسات البريطانية كانت على علم بأن خور رأس الخيمة هو أصلح المناطق للطائرات المائية، وقاموا بإرسال سفينة للوقود قبل البدء بالمفاوضات، فقبل حاكم رأس الخيمة بها على أن لا يُعاد ملؤها مرة أخرى.[١٧]
- بعد عدة مفاوضات بين الحاكم وبين الوكيل البريطاني لم يجد حاكم رأس الخيمة في النهاية بدا من الرضوخ لأمر الواقع، ووافق على المشروع وفق عدة شروط هي: بقاء سفينة الوقود لمدة عام يناقش خلاله أمر تخزين الوقود في رأس الخيمة، والسماح لطائرات سلاح الجو البريطاني بالتزود بالوقود من الناقلة.
- شعرت بريطانيا بأن المفاوضات مع حاكم رأس الخيمة ستكون صعبة، وهنا قررت استخدام العنف وأصدرت تعليماتها للسفن الحربية بحجز أسطول سفن الغوص التابع لإمارة رأس الخيمة، ووافقت حكومة الهند على إجراءات المقيم وتمت مصادرة ثماني سفن لصيد اللؤلؤ، ولم يكن أمام الشيخ سلطان سوى الرضوخ لاستعراض القوة البريطاني وسياسة الإرغام، فقبل ببقاء السفينة في مياهه وتوفير مستودعات للوقود.
- وبنفس هذه المعارضة واجه حاكم إمارة الشارقة المقترح البريطاني، وأيده على ذلك السكان، وامتدت المعارضة في الشارقة لتشمل قطاعا كبيرا من الناس، وكان أساس هذه المعارضة ينطلق من أسباب أخلاقية، حيث خاف الناس من تصرفات العاملين بالمطار داخل المدينة، وبخاصة أن الرجال

يذهبون للغوص فترة طويلة تمتد لأكثر من أربعة أشهر وما يمكن أن يحدث للنساء والأطفال في فترة الغياب على يد الأغراب واعتقادهم أن المطار مثل بقية مباني الوكالة الأخرى قد يصبح مأوى يلجأ إليه العبيد الفارون من سادتهم طلبا للحرية ، ومن جانب آخر كان الشيوخ قلقين من أن الطريق الجوي قد يعطي البريطانيين فرصة التداخل في الشؤون المحلية[١٨]، وأمام إصرارا الإنجليز على توقيع الاتفاقية بأي ثمن، لم يجد حاكم الشارقة بُدًّا من توقيعها بشكل رسمي في ٢٢ تموز / يوليو ١٩٣٢م.[١٩]

- لم يكتف الإنجليز بإرغام شيوخ الإمارات على منحهم تسهيلات جوية وإنما ساهموا في خلق عوامل الفرقة والتجزئة بينهم، وكانت مصالحهم سببا في النيل من وحدة المنطقة بل ووحدة كل إمارة، ونجد مثالا صارخا على ذلك في موافقتهم على استقلال مدينة كلباء وهي مدينة صغيرة تقع بالقرب من إمارة الفجيرة في مقابل التسهيلات الجوية كما اشترط حاكمها.[٢٠]
- يُذكر أنه عندما لم تعد هناك حاجة لاستخدام المطار في كلباء سواء من قبل الطائرات المدنية أو الحربية، وأرسل البريطانيون مذكرة إلى الشيخ أبدوا فيها عدم رغبتهم في تجديد الاتفاقية، ولأن مصير استقلال كلباء ارتبط بالخط الجوي، فإنها فقدت استقلالها كإمارة عام ١٩٥٢.

٢-٢-الامتيازات النفطية:

لقد بدأ الاهتمام بالتنقيب عن النفط بعد أن تحول اقتصاد القرن العشرين إلى هذا الوقود الجديد الذي بدأ البحث عنه في كل بلدان العالم، وأصبحت الاتفاقيات التي عقدتها شركاتها النفط مع حكام إمارات الساحل في منتصف الثلاثينيات المورد الثاني الجديد، وجاءت متزامنة مع اتفاقيات الطيران التي تمت في الفترة ذاتها، وأدت إلى تغيرات كبيرة في الحياة السياسية والاجتماعية وعلى الصعيدين المحلي والدولي، أما على الصعيد الدولي ، فقد أحدث البحث عن الثروة الجديدة صراعا حادا بين الشركات الأمريكية التي تطمح إلى دخول منطقة الشرق الأوسط ، والشركات

البريطانية التي ترفض وجود منافسين لها خاصة في المناطق التابعة للإمبراطورية البريطانية ومنها منطقة الخليج العربي وعلى الصعيد المحلي أثار ذلك الصراع مشكلات الحدود بين دول المنطقة التي لم تكن لها أهمية من قبل، ونشب في إثر ذلك صراع بين بعض الإمارات ، كما أن تلك الاتفاقيات وعوائدها المالية التي أتت في وقت الكساد قلبت القاعدة السياسية في الإمارات، فكانت احد أسباب الحركة الصلاحية في دبي في عام ١٩٣٨م.[٢١]

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى قيام منافسات حادة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول نفط منطقة الخليج العربي عندما بات متوقعا اكتشافه فيها عقب ظهوره في منطقة مسجد سليمان غرب فارس عام١٩٠٨،فأصبح النفط الشغل الشاغل والهدف الأخير للحكومة البريطانية في فترة ما بين الحربين وكانت نظرة بريطانيا لنفط الخليج العربي تنبع من أهمية هذا النفط من الناحية الحربية بالدرجة الأولى، فمتطلبات الحرب ألزمتها بالسيطرة على الإنتاج الإيراني حيث إن ربع وارداتها من النفط الخام والمكرر يأتي من إيران ، وكان الجزء الأكبر منه خاما في حين أن معظم وارداتها من الدول الأخرى تأتي على شكل نفط مكرر، وحاولت السلطات الإنجليزية المسيطرة على سواحل الخليج العربي والتي أكملت سيطرتها على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى أن يكون النفط العراقي من نصيبها، ولكنها اضطرت تحت ضغط حلفائها في الحرب – الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا – إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح، بالنسبة للنفط في العراق ، وتم تقسيم حصص النفط بينهم بالتساوي[٢٢].

وبذلك أصبح الحصول على امتيازات النفط في مناطق إمارات الساحل هو الهدف الأول للحكومة البريطانية، وترتب على توقيع امتيازات النفط في إمارات الساحل بعض التغيرات السياسية والاجتماعية، وكان أهمها بروز مشكلات الحدود بين الإمارات، وأصبح من الواضح أنّ مفهوم الحدود في المشرق العربي هو مفهوم جديد، ظهر مع دخول الاستعمار لأراضي الهلال

الخصيب، فاكتشاف النفط في بعض الدول استوجب تخطيط الحدود لتتمكن الشركات من القيام بعمليات المسح الجيولوجي والتنقيب ومعرفة حدود الإقليم الذي تعمل به، ونشأ على أثر ذلك نزاعات حدودية من المملكة العربية السعودية من جهة وكل من مسقط وأبوظبي وقطر من جهة أخرى، وأصبحت تلك المشكلة بؤرة احتكاك دائم في المنطقة مما أضاف للبُعد الأمني بُعدًا اقتصاديًّا مؤثرًا.[٢٣]

٣-الأزمة الاقتصادية (١٩٣٠-١٩٤٥):

في هذه الفترة الزمنية بدا الاقتصاد بالخروج من الكساد بسبب اكتشاف النفط، والتطور الاقتصادي رافق فقط تلك الإمارات التي وُجدَ النفط فيها، وسنبين تلك الأوضاع الحديثة الحاصلة من خلال ما يلي:

١-٣-الأحوال الاقتصادية في إمارات الساحل خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥):

يُمكن تلخيص الأوضاع الاقتصادية في فترة الحرب العالمية الثانية بالنقاط التالية:

أ-سياسة التقشف المفروضة من قِبل بريطانيا:

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تأثر كل دول العالم بالحرب وما نجم عنها من آثار، وبسبب بعد منطقة الخليج تمتعت إلى حد ما بقدر من الأمن أكثر من غيرها ، ولكن توقف وسائل النقل البحري عن العمل أثّر في العمل التجاري، ومع ذلك كانت الإمدادات الغذائية تصل بصفة منتظمة، إلا أن آثار الحرب كانت واضحة على الأسعار التي ارتفعت بصورة كبيرة، وقامت الحكومة البريطانية بفرض مجموعة من القيود التي ترمي إلى تطبيق سياسة التقشف في منطقة الخليج العربي، وبدأت ذلك بتحديد أسماء الدول التي يحق لها التصدير للمنطقة واقتصرت على الهند وبورما وسيلان ، وكان الغرض من ذلك هو التحكم في حركة البضائع الواردة والتأكد من أنها واردات تمثِّل سلعًا ضرورية.[٢٤]

ب- منع إعادة التصدير:

أثناء الحرب كانت بعض دول الخليج العربي تأخذ احتياجاتها من الإمارات، وكان من ضمن من يفد إلى الإمارات التجار السعوديون الذين يأتون لأخذ احتياجاتهم بشكل فردي. وفي محاولة لزيادة الضغوط لمنع إعادة التصدير قام الوكيل المحلي بتحذير حكام الإمارات من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها مواطنوهم إذا لم يحافظوا على مخزونهم من السلع الاستهلاكية، ولم يكن أمام الحكام سوى الاستجابة لهذه الضغوط، الامر الذي أدى على حصول مجاعة في تلك المناطق المعتمدة على الاستيراد من سلع إمارات الساحل، وبالتالي ظهرت حركة نزوح كبيرة على شواطئ الإمارات لم يعد بمقدور الحكام أنفسهم السيطرة عليها.[٢٥]

ج- منع تصدير الحبوب من الهند للخليج العربي:

أصدرت الحكومة البريطانية في الهند قرارًا بإيقاف تصدير الحبوب من الهند إلى الخارج إضافة إلى منع التصدير من الهند، وتسبب هذا القرار في إحداث موجة من الذعر والخوف في منطقة الخليج العربي، وقد فرض هذا القرار على أهل الخليج العربي تغيير أسلوبهم في التجارة الذي ألفوه لقرون طويلة عندما كانت تجارة المواد الغذائية إحدى السلع التي يسيطرون على تجارتها والبحث عن مصادر أخرى للاستيراد منها.[٢٦]

بالمزامنة مع النقص الغذائي، بدأت صناعة الغوص على اللؤلؤ تشهد تراجعًا حادًا، ولم يخرج من البحرين في عام ١٩٤٤م سوى ١٨٨ قاربًا لمغاصات اللؤلؤ وهو أقل رقم مسجل منذ ١٩عامًا، أما في بقية المناطق فقد كانت أساطيل اللؤلؤ أقل عددًا من أسطول البحرين، ورغم أن الحرب أغلقت كل الأسواق عدا أسواق الهند، فإنه كان ما يزال هناك طلب على اللؤلؤ.

٢-٣- تأثر تجارة اللؤلؤ الطبيعي:

توقفت الحرب العالمية الثانية، إلا أن آثارها لم تتوقف، وكان أهمها حظر استيراد اللؤلؤ إلى الهند. فبعد الحرب وجدت حكومة الهند أنه من الضروري مراجعة سياسة ضبط تجارة الاستيراد لأجل الاستفادة من عائدات

التجارة الخارجية، وذلك بحظر استيراد بعض البضائع غير الضرورية، فأوقفت إعطاء الاستيراد لهذه البضائع ومنها اللؤلؤ غير المصنَّع، فقد كان هذا بمنزلة المسمار الأخير في نعش هذه المهنة، وازداد الأمر سوءًا عندما قامت حكومة الهند بإصدار قرار بمنع استيراد البلح من الخارج، وكانت كميات كبيرة من بلح الخليج العربي تصدر إلى الهند.[٢٧]

كما شهدت فترة ما بعد الحرب ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، ولم تشهد المنطقة نقصًا في السلع الضرورية باستثناء الأرز، وكان الأرز يأتي عادةً من إيران إلا أنه أُوقف تصديره بسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة الإيرانية حيال صادرات الأرز إلى إمارات الساحل، هذا كله أدى على حصول موجة من ارتفاع الأسعار في منطقة إمارات الساحل.[٢٨]

٤- الأوضاع الاقتصادية في خمسينيات القرن الماضي:

حاولت الحكومة البريطانية منذ بدء وصايتها على منطقة الخليج عزل هذه المنطقة عن الشعوب العربية وعن الدول الأوربية، وقد ظهر ذلك جليًا وواضحًا عندما تقدَّم المجلس البريطاني بطلب لكتابة التاريخ العربي في منطقة الخليج، وطالبوا بتدريس هذا التاريخ في المدارس في الكويت والبحرين، مبينين من خلاله فضل الحكومة البريطانية على أبناء الخليج، من خلال جهودهم لتعزيز السلام في المنطقة والقضاء على القرصنة.[٢٩]

والحقيقة أنَّ بريطانيا أهملت طوال فترة وجودها في منطقة الخليج العربي الشؤون الداخلية لبلدانه، وطوال تاريخها، لم تقم بتقديم أي خدمات فعلية لمصلحة شعوب المنطقة، كما لم تسمح بأي شكل من اشكال التغيير، لذا عانت المنطقة سنوات طويلة من التخلف والفقر، وفي الوقت الذي كانت الدول العربية تشهد تغيرات سياسية واقتصادية واسعة في منتصف القرن، كانت منطقة الخليج العربي بشكل عام وإمارات الساحل بصفة خاصة تعيش بنفس رتابة الحياة في تلك الفترة، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية بدأت السياسة البريطانية تجاه المنطقة بالتغيير، فقد حدثت تطورات سياسية مهمة ألزمت بريطانيا بتغيير سياستها، وأضحى لموقع الخليج العربي الاستراتيجي

كمنطقة ربط في شبكة المواصلات العالمية والاكتشافات النفطية التي بدأت تتوالى في المنطقة أهمية أخرى، وتركز الاهتمام البريطاني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على رسم سياسة قادرة على مواجهة الضغوط التي يمثلها النفوذ السوفيتي من جهة، وصيانة المصالح البريطانية في ضوء الرغبة المتنامية وسط الدول العربية بتحقيق وحدة عربية بعيدا عن السيطرة الأجنبية من جهة أخرى، لذلك بدأت الحكومة البريطانية تفهم ضرورة الاهتمام بالإمارات العربية في الخليج العربي.[٣٠]

١-٤-دوافع اهتمام الإنجليز بالتطوير والتنمية في منطقة الخليج:

ولا شك في أن النفط كان محور الاهتمام العالمي، فتدفق الخبراء والعلماء البريطانيين والأمريكيين وأبناء الدول العربية إلى المنطقة وتركزت حواراتهم على أهمية قيادتهم لشؤون النفط والموانئ والجمارك وغيرها، والواضح أنه لم يتدخل الإنجليز في الشؤون الداخلية عندما كانوا مطمئنين إلى أن المنطقة معزولة بسبب فقرها وتخلفها،[٣١] ولم تكن تُغري أحدا بالاهتمام بها وخاصة أن معظم الدول العربية كانت واقعة تحت الظروف نفسها نتيجة الاستعمار، إلا أن استقلال كثير من الدول العربية وإنشاء جامعة الدول العربية واهتمامها بمنطقة الخليج العربي والثورات التي بدأت تعم كل أرجاء العالم العربي مطالبة بالاستقلال والتحرر كان لها أثر كبير في أبناء دولة الإمارات، وأشعل لديهم ذلك التعاطف والتماسك الذين هم بحاجة إليه،[٣٢] كل هذا أشعر الإنجليز بخطورة الأوضاع خاصة وأن جامعة الدول العربية بدأت تبدي اهتماما بحالة الفقر والعزلة التي تعيشها إمارات الساحل، مما اعتبره الإنجليز إدانة واضحة لهم وأن ذلك سيجد أذنا صاغية في كل العالم العربي، كما أن الانفتاح الجديد والذي تمثل بهجرة الرجال من الإمارات إلى منابع النفط لا بد من أن يغير من مفاهيمهم ويثير في نفوسهم الرغبة في أن تكون حياتهم مساوية لما يرونه هناك، وهذا بدوره سيغير من نظرة المجتمع للإنجليز الذين لم يساهموا بأي مشروع للتنمية، ومع تزايد الدعاية المضادة للإنجليز من قبل بعض الدول العربية قلق المسؤولين البريطانيين وشعروا

بالخوف من استعانة الحكام بإداريين عرب، وأصبح جل اهتمامهم تنبيه الحكام على خطورة توظيف العناصر العربية التي تحمل أيديولوجيات مختلفة خاصة في فترة المد القومي في الخمسينيات، وتأثير ذلك في المجتمعات المحافظة في الخليج العربي التي تخرج لتوها من جو العزلة الطويل، وفي الوقت نفسة بدأت الإدارة الإنجليزية تبدي اهتماما بالشؤون الداخلية من خلال وضعها لبرامج تنمية مختلفة وساهمت في تأسيس مجلس امارات الساحل الذي يجمع حكام الإمارات في جلسات دورية لمناقشة مشروعات التنمية والاوضاع الداخلية، إلا أن تلك المشروعات اتخذت طابعا دعائيا أكثر من كونها مشروعات تنموية[٣٣]، ويُمكن تلخيص بعض هذه الأعمال التي قامت بها الحكومة البريطانية بدافع حماية مصالحها في المرتبة الأولى بـــ:

أولاً-إنشاء قوة ساحل عمان:

جرت دراسة اقتراح عام ١٩٤٩ م بإنشاء قوة تتمثل مهامها الرئيسية في قمع تجارة الرقيق والحفاظ على الأمن بين مختلف الإمارات وتأمين الحراسة لموظفي الحكومة البريطانية، ومن أجل توفير الأمن لمجموعات التنقيب عن النفط، التي بدأت تتوافد إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية.[٣٤]

وجرى في الشارقة تشكيل القوة التي ظهرت عام ١٩٥١م،[٣٥] واتفقوا على أن يُطلق عليها اسم "قوة ساحل عمان"، وأن تشغل الثكنات التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في الشارقة، وأصبحت تُعْرَف بعد ذلك باسم (كشافة الإمارات المتصالحة)[٣٦]، ولكن تلك القوة التي أُنشئت بالأصل لحماية الموظفين البريطانيين سواء في القواعد الجوية أو شركات النفط بدأت تستغل في الصراعات الخارجية، مما أثار انتقادات واسعة في بعض الدول العربية وخاصة مصر وسوريا، فضلاً عن أن تلك القوة أصبحت مع مرور الوقت جسمًا غربيًّا من حيث طبيعة تكوينها وخلوها من العنصر المحلي، فضباطها إنجليز وجنودها من جنسيات مختلفة، كما أنها عجزت عن تقديم أي إنجاز يُثبت انتماءها للمنطقة.[٣٧]

ثانيًا- إنشاء مجلس إمارات الساحل:

شكل الانجليز في بداية الخمسينيات أيضًا، مجلسا يضم حكام الإمارات، وهو ما اعتبروه انجازًا في وجه التغيرات التي بدأت تتفاعل في العالم العربي، وأراد الإنجليز بهذا المجلس إبراز سلطة الحكام لمواجهة الانتقادات التي تتهمهم بالسيطرة على جميع مناحي الحياة في إمارات الساحل وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على أول اجتماع للمجلس، كان واضحا أن اجتماعاته لا تخرج عن إطار المناقشات فقط وبعض الإجراءات التنظيمية البسيطة، حيث رأت السلطات البريطانية عدم إعطاء المجلس المزيد من الصلاحيات وقررت أن يظل دورها استشاريا فقط.[٣٨]

٢-٤-التغيير الاقتصادي الحاصل لإمارات الساحل:

الواضح أنَّ الحكومة البريطانية لم تقم بأي مشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنها لم تقدم أي مساعدات للمنطقة على الرغم من قدراتها المادية الكبيرة التي مكنتها من استعمار جزء كبير من العالم، وكل ما ذُكر من مشروعات واهية لم تخرج من دائرة القرارات أو التشهير بالسمعة البريطانية على أنها تدعم دول الخليج وتقودهم نحو التطوّر، واستطاع الانجليز تبرير هذا الأمر بالادعاء أن أي مساهمة بالتنمية يُعتبر تدخلاً بالشؤون الداخلية وهو ما كانوا يتجنبونه على أساس أن وجودهم في المنطقة ليس من أساسياته التدخل، فإمارات الساحل حتى بداية الخمسينيات كانت تعاني آثار الكساد الاقتصادي والحرب العالمية الثانية، وفي ظل تلك الظروف الصعبة كانت الهجرة هي الحل عند الكثيرين، أما من تبقى من السكان فاستمر يعمل في الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة، أو يعيش حياة بدوية مع قطعانه الصغيرة، كما أن بعضهم أخذ يزرع الأراضي الخصبة ذات المساحة الصغيرة، وبدأ أبناء الإمارات المقارنة بين ظروفهم وما وصلت إليه الدول الأخرى من رفاهية بفضل النفط، وأصبح الحكام يتلقون انتقادات من العائدين عن الاختلاف الكبير في المستوى بين الإمارات

ودول الخليج العربي الأخرى، فأوصى المقيم السياحي بضرورة قيام الحكومة البريطانية ببناء مدارس في الشارقة ودبي وعمل دراسة مسحية للموارد المائية في الساحل المتصالح، وبالفعل تم تخصيص مبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني لمشروعات التنمية عام ١٩٥٤، خُصصت لحفر آبار المياه وتحسين قنوات نقلها وإنشاء طاحونتي هواء وإجراء تحسينات في خوري دبي والشارقة، واستمر برنامج المساعدات فيما بعد بمبالغ أكثر قليلا لم تؤدِّ إلى حدوث تغييرات ملموسة، وصاحب برنامج المساعدات حملة دعائية أخذت تبثها هيئة الإذاعة البريطانية، وبدأت مظاهر الحياة تتغير شيئا فشيئا ولكن ببطء.[٣٩]

ومن أهم التغييرات الاقتصادية في تلك الفترة ما يلي:

أولاً-التوسع التجاري في دبي:

استطاعت دبي أن تتبوأ مكانًا متميزًا كميناء مهم منذ بداية القرن، وهناك مجموعة من الاسباب التي ساعدتها على تكوين سمعة تجارية جيدة ،كما عزز من مكانة دبي التجارية افتتاح البنك الإمبراطوري الإيراني عام (١٩٤٦م) ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت معاملات الاستيراد والتصدير تتم عن طريق البنك الذي حقق نجاحًا في كل من البحرين والكويت، واقتناعه بالنجاح في دبي أيضا بسبب التجارة المزدهرة مع الموانئ الإيرانية، كما أن افتتاح البنك ساعد تجار دبي على التعامل مع دول أخرى منها بريطانيا الذي كان التبادل التجاري معها عام ١٩٤٧ محدودًا، ونلاحظ هنا كيف بدأ البنك يلعب دورًا مهمًّا في حركة التعامل التجاري بين دبي وبقية دول العالم، هذا البروز لسوق دبي كان عامل جذب لطبقات العمال في الدول الفقيرة.[٤٠]

ثانيًا-المشروعات المحلية:

كانت إمكانيات دبي الخدمية محدودة، إلا أن توسع السوق وانفتاحها بشكل أكبر من السابق والتغيرات السريعة في المنطقة دفع حاكمها للاهتمام بتنمية مرافقها، فاقتصاد الإمارة أصبح قائمًا بصفة أساسية على التجارة الخارجية التي تتطلب خدمات أفضل لذا بدأت إجراءات تنمية المرافق

المهمة، كما شهدت المدينة بعد تنظيمها ارتفاعًا في أسعار أراضيها، وبدأت عمليات البيع والشراء تشهد رواجًا كبيرًا كما شهدت المدينة إقبالا من بعض الشركات والمؤسسات العالمية لفتح فروع لها مثل شركة جري ما كنزي والأفريقية الشرقية، كما كان الممثل المحلي لشركة تطوير نفط الساحل يقيم في دبي، وبدأ مستوى المعيشة في الارتفاع، وازداد الطلب على السلع الجديدة مثل السيارات والأسمنت التي أصبحت علامة بارزة لدخول المدينة عصرًا جديدًا .[٤١]

٥-التحسن الاقتصادي وانتقال الإمارات إلى عصر النفط:

في الوقت الذي بدأت فيه دبي تتصدر إمارات الساحل في الخمسينيات، كانت جارتها الشارقة تشهد المزيد من التراجع، وكانت بقية الإمارات تعيش بالمستوى السابق نفسه من الفقر، وفي أواخر الخمسينيات اكتُشف النفط في إمارة أبوظبي، وبدأت هذه الإمارة المحدودة الموارد والسكان بالنهوض، وفي حين تميزت إمارة دبي بتاريخها التجاري المعروف، أصبحت إمارة أبوظبي تمتلك النفط الذي اكتُشف فيها بكميات كبيرة وأصبحت منافسة من حيث أهميتها لإمارة دبي، وفي النصف الأول من الستينيات، بدأت الإمارات تتحسس طريقها نحو العالم الخارجي، وبدأت الأسواق تتبلور وتتجه نحو الاستقرار، وأخذ التجار يتجهون إلى التخصص في العمل التجاري من خلال توجيه أنظارهم إلى الوكالات التجارية للمرة الأولى، وعلى الصعيد الخارجي، ازدادت المساعدات العربية، وخاصة من دولة الكويت، والجامعة العربية.

لقد شكَّل اكتشاف النفط في منطقة الخليج نقطة تحوُّل كبرى في تاريخها، وبخلاف ما يعتقد كثير من أبناء الجيل الجديد الذي لم يعاصر النقلة التي حدثت، لم تكن النقلة الكبرى في دولة الإمارات من البساطة والفقر إلى التنمية والحداثة تلقائية، ولم تتم بسهولة، ولكن كانت هناك رؤية تنموية، ورغبة صادقة في أن يكون النفط وسيلة لتعويض أبناء الإمارات عن شظف العيش، وتوفير الحياة الكريمة لهم.[٤٢]

وفي هذا المبحث سوف نعرض بداية التحولات الجذرية التي نقلت الإمارات من عالم العزلة والفقر إلى الانفتاح والثراء، ممثلة بأهم إمارتين هما أبو ظبي ودبي اللتان شهدتا كل الأحداث المهمة في تلك الفترة، ولم تشهد بقية الإمارات آنذاك تطورات من الممكن متابعتها، وكانت التحولات التي شهدتها هاتان الإمارتان الأساس الذي قامت عليه نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد.

١-٥-الرواج التجاري في دبي:

استفادت دبي من انفتاحها التجاري الذي بدأ مبكرًا، وأصبح مجتمعها مع مرور الوقت مجتمعًا تجاريًّا، وجمعت أكثر من ميزة، فبالإضافة إلى كونها ميناءً حيويًا ومركزًا لتوزيع البضائع لكل الإمارات وللمنطقة الشمالية لعمان، انفردت أيضا بتحمل عبء إعادة التصدير لموانى جنوب إيران، وأصبحت تتمتع بسمعة طيبة ، فقد كانت تموج بالحركة والنشاط والإنفتاح السياسي والاقتصادي، حتى إنه يعود لها الفضل في مضمار الصحافة المقروءة، وبها صدرت أول دورية بدأت على شكل نشرة ورقية [٤٣]، ومنذ بداية الستينيات، بدأت أسواق الإمارات تشهد تنوعًا واضحًا في نوعية السلع التي لم تعد مقتصرة على المواد الاستهلاكية، وإنما أصبحت تشمل المواد الغذائية المختلفة والمنسوجات والبضائع التي تباع بالتجزئة والجملة، كما أن ازدياد حركة البناء أدت إلى توفير الأسمنت والأخشاب ومواد البناء المختلفة، وبدأت السيارات تشهد إقبالا واضحًا، وساعد على ازدياد وتيرة النمو في دبي، إنشاء المطار المدني، وإنجاز تحسينات الميناء، كما أن أهم التطورات التي شهدتها دبي في بداية الستينيات هو حصول التجار على وكالات تجارية، وهذا يعني أن الإمارة بدأت تنتقل من الاستيراد العشوائي إلى الاستيراد المتخصص، كما أن ذلك يعطي صورة أكثر وضوحًا عن واقع العمل التجاري ونموه بشكل مطرد بحيث أصبحت بعض السلع الجديدة التي تعتبر من الكماليات تلقى رواجًا بين الناس. [٤٤]

كانت سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها دبي سببًا رئيسيًّا في تميزها

عن بقية الإمارات، فقد شجعت هذه السياسة عددا كبيرًا من التجار الأجانب وخاصة الهنود والإيرانيين والباكستانيين على الاستثمار في دبي بعدما منحوا حرية العمل مثل المواطنين دون دفعهم لأي رسوم نظير هذه المميزات، وفي أواخر عام ١٩٦٠ تم افتتاح مطار دبي المدني، وبافتتاحه وضعت دبي قواعد البنية الأساسية للإمارة، وكانت تلك المشروعات دافعا قويا للتجار لإدراك أهمية الاستثمار في دبي بعد أن غيرت تلك المشروعات من وجه المدينة التي بدأت تخطو نحو التحديث، وأمام الإقبال المتزايد من المستثمرين بدأت دبي تشهد المزيد من مشروعات التعمير.[٤٥]

٢-٥-النفط والتجارة في أبو ظبي:

كانت أبو ظبي في الخمسينيات مدينة محدودة الموارد تتناثر في أنحائها المنازل المبنية من الطين أو من سعف النخيل ولم تكن من قبل مدينة تجارية مثلما هي دبي، باستثناء تجارة اللؤلؤ، وبعد ظهور النفط أصبحت الإمارة تواجه تدفقًا كبيرًا من الشركات الأجنبية ورجال الأعمال والعمال الحالمين بالثراء، خاصة وأن المدينة لم تكن بها أي مشروعات، والفرص باتت متوافرة فيها بكثرة، ومنذ عام ١٩٦٠ بدأ تجار دبي بالتوافد على أبوظبي مستبقين الآخرين في إقامة المشروعات وفتح فروع لشركاتهم، واستند هؤلاء إلى خبرتهم الطويلة في مجال الأعمال التجارية وطموحهم في الحصول على المشروعات الحكومية التي كانت أمل الجميع، وقد نجح العديد من الشركات في الحصول على تراخيص وتأسيس مواقع في أبوظبي ، كما كانت فرص العمل المتوافرة حافزًا إلى تدفق المزيد من الباحثين عن فرص عمل وبصفة خاصة العمانيين والإيرانيين والباكستانيين، ويرجع ذلك إلى أن أجور العمل كانت في أبوظبي عالية وأصبحت أعداد العمال تتزايد مع مرور الوقت لتلبية حاجات شركات النفط وميناء الشحن في جبل الظنة الذي ازداد العمل به بعد أن أصبح ميناء لشحن النفط لكلتا الشركتين النفطيتين العاملتين في البر والبحر، وجبل الظنة من الجبال المشهورة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويوجد هذا الجبل على جزيرة تابعة لدولة الإمارات في الخليج

العربي تسمى دلما ويسكنه عديد من السكان، وتتميز هذه الجزيرة ومن ضمنها هذا الجبل بجمال الطبيعة فيها، وتعد منطقة سياحية يقصدها الإماراتيون من مختلف المناطق.

٣-٥-السيطرة البريطانية على اقتصاد أبو ظبي:

شجع اكتشاف النفط في إمارة أبو ظبي مجموعات كبيرة من رجال الأعمال الأجانب على القدوم ومحاولة تأسيس أعمال لهم، والمساهمة في المشروعات الحكومية ومشتريات شركات النفط، وتابع الإنجليز بقلق تلك التطورات فعملوا على سيطرة السلع البريطانية على السوق من خلال واجهة محلية وقاموا بتشجيع الموردين البريطانيين على دخول سوق أبو ظبي والاستفادة من مزاياها حيث سيحظون بنصيب الأسد من العطاءات والعقود، خاصة وأن شركات النفط كلها بريطانية، وفي حين نجد كل هذا الاهتمام باقتصاد إمارة أبوظبي، لم يكن الاهتمام نفسه قائما بالنسبة إلى إمارة دبي أو الإمارات الأخرى بسبب عدم ظهور النفط هناك ، كما أن سوق دبي تمارس التجارة منذ زمن طويل وتحتوي على سلع مختلف البلدان وليس هناك مجال لسيطرة السلع البريطانية عليها، فقد كان الحرص على ترويج الصادرات البريطانية هو الأساس[٤٦] ، ففي إمارة أبوظبي يتم الترويج تحت أسماء مواطنين وفي دبي تتم حماية الوكلاء الأجانب إذا نجحوا في ترويج سلعهم حتى لو كان ذلك ضد مصلحة الإمارات.[٤٧]

٤-٥-الوضع الاقتصادي لباقي إمارات الساحل:

فيما عدا إمارتي أبو ظبي ودبي، كانت بقية الإمارات ما زالت دون خدمات حتى منتصف الستينيات، وكانت في أمس الحاجة لأي مساعدات تعينها على توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة، فعدم اكتشاف النفط في أي من تلك الإمارات، وضعف دخلها أبقى الأوضاع كما كانت وإذا ألقينا نظرة على دخل تلك الإمارات عام ١٩٦٤م فسيتبين لنا حجم المعاناة باستثناء دبي التي خطت خطوات سريعة وملموسة في تكوين بنيتها الأساسية وكان دخلها عام ١٩٦٤م يُقدر بـــ(١٤٨٦٦٠٠٠) روبية، وكان دخل جارتها الشارقة (١٥٣٦٩٠٠) روبية، وعجمان (٣١٤٥٠٠) روبية ، وأم القيوين

(٤٢٥٤٠٠) روبية ، ورأس الخيمة(٥٨٣) الف روبية ، والفجيرة (٣٧٠) ألف روبية[٤٨]، وكانت مصادر الدخل من الجمارك وإصدار الجوازات وإيجارات المباني وبيع الطوابع، ولم تكن الميزانية المحدودة التي قدمتها بريطانيا إلى مجلس الإمارات المتصالحة كافية لتلبية تطلعات الحكام وأبناء الإمارات، وبسبب قلة العناية في ميدان الصحة والمواصلات الحديثة، ورفض وزارة المالية البريطانية زيادة معونتها لمجلس حكام الإمارات بدأ بريطانيون انفسهم البحث عن مصار مالية من مؤسسات دولية، وأنشأت الكويت مكتبا لهًا في دبي عام ١٩٦٢م، و في عام ١٩٦٤م صدرت قرارات في جامعة الدول العربية بإنشاء صندوق لدعم خطط التنمية الشاملة في الإمارات، وفي حين غض الإنجليز النظر عن مكتب الكويت، كان الأمر مختلفاً بالنسبة إلى محاولات فتح مكتب لجامعة الدول العربي في دبي، إذ اعتبر الإنجليز امتداد نشاط جامعة الدول العربية إلى الإمارات تحديًا لوضع بريطانيا في الخليج العربي وساحل الإمارات.[٤٩]

الخاتمة:

يتضح مما سبق أنَّ ما يُسمى اليوم دولة الإمارات العربية المتحدة، قد مرت بعدة متغيرات سياسية أثرت على حالتها الاقتصادية، من مطلع القرن العشرين وحتى قيام دولة الاتحاد، وبالرغم من صعوبة تلك الأوضاع التي مرّت على الإمارات المتصالحة، إلّا أنّ الحكام كانوا يطمحون لكل تغيير يُحسن من أوضاع الأفراد في جميع إمارات الساحل، الأمر الذي ألزمهم قبول بعض العقود مع الحكومة البريطانية مع العلم أنها كانت تحصل على حصة الأسد من وراء هذه العقود، لذا نستطيع القول إنَّ كل تلك الأحداث كانت تشكِّل بالنسبة لحكام الإمارات النواة الأولى وراء ظهور وقيام دولة الإتحاد، حيث كانت السيادة لأهلها وحكامها.

وبعد كل ما ذُكر، خلصت الباحثة على النتائج والتوصيات التالية:

أ-النتائج:

١. شكلت صناعة اللؤلؤ الضلع الأكبر في اقتصاديات سكان الخليج العربي، فامتلأت صفحة الخليج بأساطيل صيد اللؤلؤ، لذا حُق لأهله أن يُطلقوا

على الفترة الطويلة التي سبقت ظهور البترول في تاريخ الخليج الحديث بأنه "عصر اللؤلؤ".

٢. بدأت تجارة اللؤلؤ الطبيعي بالتدهور بعد ظهور اللؤلؤ المستزرع أو ما يُطلق عليه اسم "اللؤلؤ الصناعي"، وبسبب ذلك شهدت منطقة إمارات الساحل مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٣. في فترة ما بين الحربين، بدأ الاقتصاد بالخروج من الكساد بسبب اكتشاف النفط، والتطور الاقتصادي رافق فقط تلك الإمارات التي وُجدَ النفط فيها.

٤. بعد أكثر من عشرين عامًا عاشت فيها إمارات الساحل بكساد اقتصادي قاتل، بدأت ظهور بوادر بالانفراج، عندما قامت حكومة الهند برفع الحظر الذي كان قد فُرض على استيراد اللؤلؤ.

٥. بعد ذلك الانحدار الذي تعرضت له تجارة اللؤلؤ في منطقة إمارات الساحل، ساد الكساد الاقتصادي جميع طبقات الشعب، بدءًا من الحكام حيث كانت ضرائب الغوص هي مصدر دخلهم، وانتهاءً بالغواصين والتجار.

٦. بدأ الاهتمام بالتنقيب عن النفط بعد أن تحول اقتصاد القرن العشرين إلى هذا الوقود الجديد الذي بدأ البحث عنه في كل بلدان العالم.

٧. حاولت الحكومة البريطانية منذ بدء وصايتها على منطقة الخليج عزل هذه المنطقة عن الشعوب العربية وعن الدول الأوربية.

٨. بريطانيا أهملت طوال فترة وجودها في منطقة الخليج العربي الشؤون الداخلية لبلدانه، وطوال تاريخها، لم تقم بتقديم اي خدمات فعلية لمصلحة شعوب المنطقة.

٩. شكل الإنجليز في بداية الخمسينيات أيضًا، مجلسا يضم حكام الإمارات، وهو ما اعتبروه إنجازًا في وجه التغيرات التي بدأت تتفاعل في العالم العربي.

١٠. استطاعت دبي أن تتبوأ مكاناً متميزًا كميناء مهم منذ بداية القرن، وهناك مجموعة من الاسباب التي ساعدتها على تكوين سمعة تجارية جيدة.

١١. كانت أبو ظبي في الخمسينيات مدينة محدودة الموارد تتناثر في أنحائها

المنازل المبنية من الطين أو من سعف النخيل ولم تكن من قبل مدينة تجارية مثلما هي دبي.

١٢. شجع اكتشاف النفط في إمارة أبو ظبي مجموعات كبيرة من رجال الأعمال الأجانب على القدوم ومحاولة تأسيس أعمال لهم، والمساهمة في المشروعات الحكومية ومشتريات شركات النفط.

١٣. فيما عدا إمارتي ابوظبي ودبي، كانت بقية الإمارات ما زالت دون خدمات حتى منتصف الستينيات، وكانت في أمَس الحاجة لأي مساعدات تعينها على توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

ب-التوصيات:

١- يجب توفير كل الكتب التي تتحدث عن التاريخ الإماراتي بشكل مفتوح على شبكة الإنترنت بسبب تلك الصعوبة التي واجهتها في الحصول على المراجع.

٢- يجب على كل طفل في الإمارات أن يعي ذلك التاريخ العظيم، وتلك الإنجازات الهائلة التي تحققت بعد قيام دولة الاتحاد.

٣- من الجيد التركيز على الوحدة بين أبناء وحكام الإمارات، فهي التي أوصلت هذه البلاد للتقدم والتطوير.

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (١)

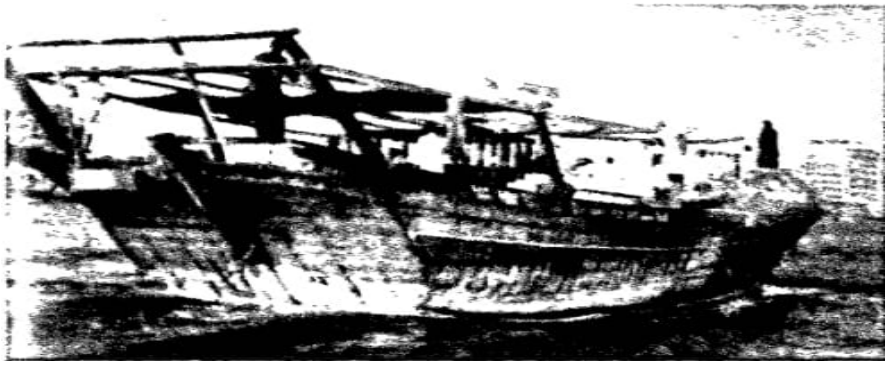

صورة سفينة الطواش، المصدر: موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، مصطفى عزت هبرة، مركز الدراسات والوثائق، (٢/٤٦)

ملحق رقم (٢)

صورة حاصل اللؤلؤ، المصدر: موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط (٢/٣٧)

ملحق رقم (٣)

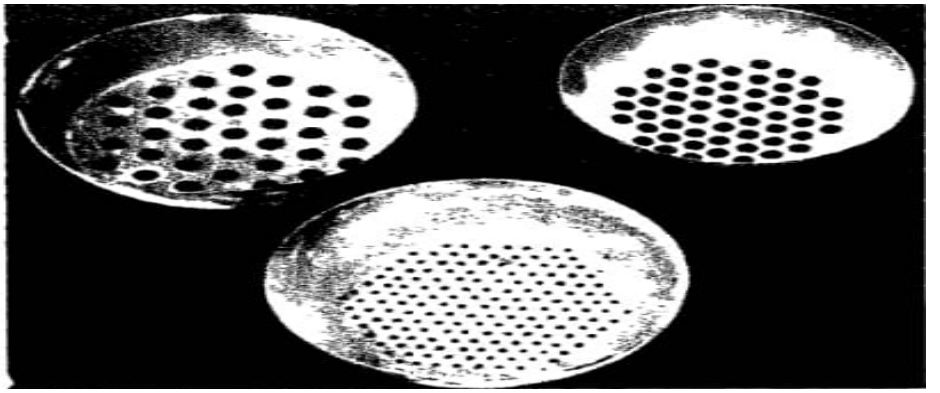

صورة طاسات اللؤلؤ أو غرابيل اللؤلؤ، موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط(٢/٥٠)

ملحق رقم (٤)

نسخة موقّعة من اتفاقية الشارقة للطيران المدني مصحوبةً بلوائح الملاحة الجوية، وتبادل رسائل بين شيخ الشارقة (الشيخ صقر بن سلطان القاسمي) والمسؤول السياسي في الساحل المتصالح (آرثر جون ويلتون)، المصدر: مكتبة قطر الوطنية.

ملحق رقم (٥)

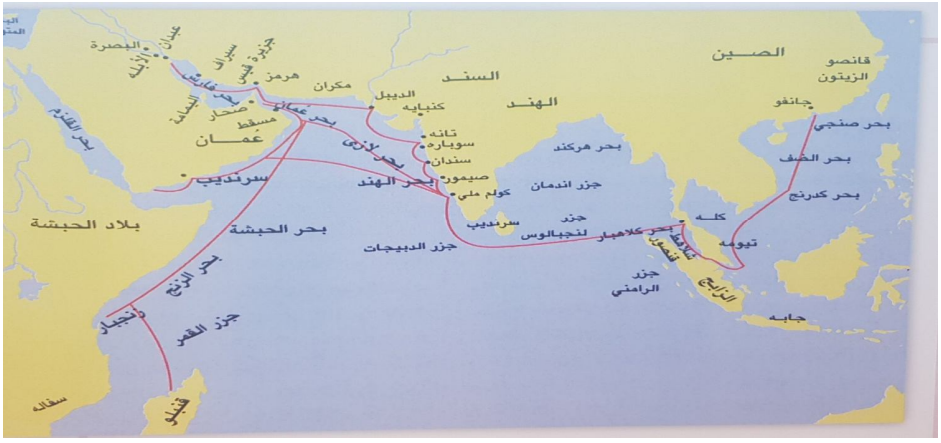

الطرق التجارية التي كان ينتقل من خلالها اللؤلؤ، المصدر:

https://twitter.com/HbibALhadi/status/1073290725931057153/photo/1

ملحق رقم (٦)

صورة ميناء دبي منتصف القرن العشرين، المصدر: التاريخ الإماراتي.

ملحق رقم (٧)

خريطة إمارات الساحل المتصالح، المصدر:

ttps://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1=gCFCBE24109Z0M

الهوامش:

(١) المغني، عبد الله سليمان المغني، التجارة في الإمارات قديمًا: دراسة تاريخية لملامح التجارة في الإمارات منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام دولة الاتحاد، مركز الشارقة للوثائق، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، صـــ: ٢٢ وما بعدها.

(٢) الصباغ، عبد اللطيف محمد، اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج العربي، بحث منشور في كتاب "رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر"، صـــ: ٢٣

(٣) الظاهري، شمسة حمد العبد، إمارات الساحل المتصالح (١٩٠٠_١٩٧١)، وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني، صـــ: ٣٣

(٤) ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد، مطابع علي بن علي، الدوحة، ج٦، صـــ: ٣١٩١.

(٥) مقال بعنوان (كساد الثلاثينيات يغتال مهنة الغوص) صحيفة الخليج، ٧/مايو/٢٠٠٨م، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: ٢/أكتوبر/٢٠٢١م. رابط المقال: https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A %88%D8%B5

(٦) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الامارات العربية المتحدة حاليا) ١٨٦٢-١٩٦٥م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠م. صـــ: ٨٧.

(٧) المرجع نفسه، صـــ: ٨٨.

(٨) ر. ف. كليكوفسكي، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان إسحاق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، نشر شركة قولي، صـــ: ٢٣.

(٩) الصباغ، اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج العربي، مرجع سابق، صـــ: ٢١.

(١٠) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ٨٩/٩٠.

(١١) المصطفى، الدكتور حسين علي، اللؤلؤ مصدرًا للمعيشة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤)، العدد (٢/١) لعام ٢٠١٢م، صـــ: ١٥.

(١٢) الشامسي، نجيب عبد الله، اقتصاديات الإمارات قبل ١٩٧١م، ط١، ١٩٩٥م. صـــ: ٨٥.

(١٣) الشامسي، اقتصاديات الإمارات، مرجع سابق، صـــ:٨٩.

(١٤) الجسمي، خليل إبراهيم، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، جامعة الشرق

الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم الإنسانية، ٢٠١٢/٢٠١٣م، صـــ: ١٠٣.

(١٥) مصطفى، وليد محمد، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٨م. صـــ ٢٢ -٢٤.

(١٦) مصطفى، وليد محمد، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩١، مرجع سابق، صـــ، ٢٦.

(١٧) الحمادي، منى محمد، بريطانيا والاوضاع الادارية في الامارات المتصالحة ١٩٤٧-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨م، صـــ: ١٢٣.

(١٨) عبد الله، د. محمد مرسي، الإمارات في بداية عصر التحديث ١٩٤٥-١٩٦٥، المشرف على الترجمة لزلي ماكلوكلين، مركز لندن للدراسات العربية، إبريل ١٩٩٧م.

(١٩) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ ١١٧ -١١٩.

(٢٠) المرجع نفسه، صـــ: ١٢٣.

(٢١) الفارس، محمد فارس، الاوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ١٢٧.

(٢٢) الفارس، محمد فارس، الاوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ:١٢٧.

(٢٣) المرجع نفسه، صـــ:١٣٢.

(٢٤) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ٩٨.

(٢٥) المرجع نفسه، صـــ:١٠١.

(٢٦) الدكتور حمد بن صراي، مقال بعنوان الحرب العالمية الثانية في تحديات وفرة الغذاء في الخليج، صحيفة البيان، ٧ فبراير ٢٠١٩م، تمّ الاطّلاع على المقال بتاريخ ٢٢، سبتمبر، ٢٠٢١م. رابط المقال: https://www.albayan.ae/five-senses/heritage/2019-02-07-1.3481175

(٢٧) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، صـــ: ١٠٤.

(٢٨) القاسمي، الدكتور سلطان بن محمد، اقتصاد امارات الساحل العربي في القرن التاسع عشر، منشورات القاسمي، الشارقة، ١٤٧٣ هـــ -٢٠١٥ م. صـــ: ١٦.

(٢٩) عبد الله، محمد مرسي، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، صـــ: ١٩.

(٣٠) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ١٧٢.

(٣١) المندلاوي، محمد، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، دار النفائس، ٢٠٠٨م، بحث منشور في جامعة ميتشيغان، صـــ: ٨٧ وما بعدها.

(32) Abdullah, m, m, the United Arab Emirates: A modern history, (London: Room Heim, New York, N.Y: Bames&Noble, 1978) p: 23

(٣٣) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، صـــ: ١٧٧.

(٣٤) تقرير بعنوان حماة الوطن على مر التاريخ، مركز جمال بن حويرب للدراسات، تم الاطلاع على المقال بتاريخ:٢/أكتوبر/٢٠٢١م، رابط التقرير:

https://jbhsc.ae/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-1980-1951/

(٣٥) مقال بعنوان مجلس الإمارات المتصالحة، صحيفة الخليج، تاريخ المقال: ١٤ أكتوبر، ٢٠١٠م، تم الاطلاع على المقال بتاريخ ٢٤، سبتمبر، ٢٠٢١م، رابط المقال:

https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%DA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

(٣٦) الانتداب البريطاني وقوة ساحل عمان، مجلس أبو ظبي للتعليم، صـــ:٥.

(٣٧) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، صـــ: ١٧٤.

(٣٨) البدواوي، د سيف بن عبود، مجلس حكام الإمارات المتصالحة (١٩٥٢م، ١٩٧١م)، سلسة كتّاب الأبحاث، صـــ: ٥٠.

(٣٩) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، صـــ: ١٧٨.

(٤٠) المرجع نفسه، صـــ: ١٨٣.

(٤١) مقال بعنوان دبي انطلقت اقتصاديًا عام ١٩٠٣م، صحيفة الخليج، تاريخ المقال: ٣ فبراير، ٢٠٠١م، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢١م،

https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D8%A7%D9%85-1903

(٤٢) مقال بعنوان (النفط نقطة تحول في تاريخ الإمارات) الإمارات اليوم، ٩/ أغسطس/ ٢٠١٥م، تم الاطلاع على المقال بتاريخ: ٢/أكتوبر/٢٠٢١م، رابط المقال: https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-08-09-1.809802

(٤٣) العلي، بلال موسى، الإمارات المتصالحة من خلال الصحافة البريطانية (١٨٢٠م،١٩٧١م) الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، أبو ظبي، صـــ: ٤٨.

(٤٤) الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الامارات المتصالحة، مرجع سابق، صـــ: ٢١٠.

(٤٥) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ٢٤٠ وما بعدها.

(٤٦) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وإمارات الساحل دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد، ١٩٧٨م، مطبوع لدى مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، صـــ: ١٢٥ وما بعدها.

(٤٧) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ:٢٦٥

(٤٨) الروبية الخليجية المعروفة أيضا باسم روبية الخليج العربي كانت العملة المستخدمة في دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٦.

(٤٩) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، صـــ: ٢٦٨ وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١. البدواوي، د سيف بن عبود، مجلس حكام الإمارات المتصالحة (١٩٥٢م، ١٩٧١م)، سلسة كتّاب الأبحاث.

٢. ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد، مطابع علي بن علي، الدوحة.

٣. الجسمي، خليل إبراهيم، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم الإنسانية، ٢٠١٣/٢٠١٢م

٤. الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الامارات المتصالحة ١٩٤٧-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨م.

٥. الشامسي، نجيب عبد الله، اقتصاديات الإمارات قبل ١٩٧١م، ط١، ١٩٩٥م.

٦. الصباغ، عبد اللطيف محمد، اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج العربي، بحث منشور في كتاب "رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر".

٧. عبد الله، محمد مرسي، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٨. الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الامارات العربية المتحدة حاليا) ١٨٦٢-١٩٦٥م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠م.

٩. الظاهري، شمسة حمد العبد، إمارات الساحل المتصالح (١٩٠٠_١٩٧١)، وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني.

١٠. القاسمي، الدكتور سلطان بن محمد، اقتصاد امارات الساحل العربي في القرن التاسع عشر، منشورات القاسمي، الشارقة، ١٤٧٣ هـ - ٢٠١٥ م.

١١. المصطفى، الدكتور حسين علي، اللؤلؤ مصدرًا للمعيشة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤)، العدد (٢/١) لعام ٢٠١٢م.
١٢. مصطفى، وليد محمد، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٨م.
١٣. المغني، عبد الله سليمان المغني، التجارة في الإمارات قديمًا: دراسة تاريخية لملامح التجارة في الإمارات منذ بداية القرن العشرين وحتّى قيام دولة الاتحاد، مركز الشارقة للوثائق، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م
١٤. العلي، بلال موسى، الإمارات المتصالحة من خلال الصحافة البريطانية (١٨٢٠م،١٩٧١م) الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، أبو ظبي.
١٥. موسوعة الغوص واللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط، مصطفى عزت هبرة، مركز الدراسات والوثائق.

الدوريات العربية:

١. إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وإمارات الساحل دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد، ١٩٧٨م، مطبوع لدى مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
٢. المندلاوي، محمد، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، دار النفائس، ٢٠٠٨م، بحث منشور في جامعة ميتشيغان.

المصادر الأجنبية المترجمة:

٣. ر. ف. كليكوفسكي، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان إسحاق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، نشر شركة قولي.
٤. عبد الله، د. محمد مرسي، الإمارات في بداية عصر التحديث ١٩٤٥-١٩٦٥، المشرف على الترجمة لزلي ماكلوكلين، مركز لندن للدراسات العربية، أبريل ١٩٩٧م.

المصادر الأجنبية:

5. Abdullah, m, m, the United Arab Emirates: A modern history, (London: Room Heim, New York, N.Y:Bames&Noble, 1978)

المواقع الإلكترونية:

٦. مقال بعنوان مجلس الإمارات المتصالحة، صحيفة الخليج، تاريخ المقال: ١٤ أكتوبر، ٢٠١٠م، تمّ الاطّلاع على المقال بتاريخ ٢٤، سبتمبر، ٢٠٢١م، رابط المقال:
https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-86%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

٧. الانتداب البريطاني وقوة ساحل عمان، مجلس أبو ظبي للتعليم مكتب العين التعليمي. رابط المقال:
https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-9-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

٨. مقال بعنوان الحرب العالمية الثانية في تحديات وفرة الغذاء في الخليج، إعداد الدكتور حمد بن صراي، صحيفة البيان، ٧ فبراير ٢٠١٩م، تم الاطلاع على المقال بتاريخ ٢٢، سبتمبر، ٢٠٢١م. رابط المقال:
https://www.albayan.ae/five-senses/heritage/2019-02-07-1.3481175

٩. مقال بعنوان دبي انطلقت اقتصاديًا عام ١٩٠٣م، صحيفة الخليج، تاريخ المقال: ٣ فبراير، ٢٠٠١م، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢١م، رابط المقال:

10. ttps://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD&tbm=isch&ved=2ahUKEwji-b3S46HzAhUJ6qQKHYdbDooQ2-cCegQIABAA&oq=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A5%D9%8

5&client=firefox-b-d#imgrc=X4HNTOd5aCEclM&imgdii=gCFCBE24109Z0M

١١. خريطة الساحل الشرقي لأفريقيا:

https://twitter.com/HbibALhadi/status/1073290725931057153/photo/1

١٢. خور دبي في خمسينيات القرن العشرين، التاريخ الإماراتي:

https://uaehistory.com/%D8%AE%D9%88%D8%B1-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8% %D9%86/

١٣. مكتبة قطر الوطنية:

14. ttps://www.qdl.qa/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/archive/81055/vdc_100025653315.0x000010

١٥. مقال بعنوان (كساد الثلاثينيات يغتال مهنة الغوص) صحيفة الخليج، ٧/مايو/٢٠٠٨م، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: ٢/أكتوبر/٢٠٢١م. رابط المقال:

https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF-6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%88%D8%B5

١٦. مقال بعنوان (النفط نقطة تحول في تاريخ الإمارات) الإمارات اليوم، ٩أغسطس ٢٠١٥م، تم الاطلاع على المقال بتاريخ: ٢/أكتوبر/٢٠٢١م، رابط المقال:

https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-08-09-1.809802

١٧. تقرير بعنوان حماة الوطن على مر التاريخ، مركز جمال بن حويرب للدراسات، تم الاطلاع على التاريخ بتاريخ:٢/أكتوبر/٢٠٢١م، رابط التقرير:

https://jbhsc.ae/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A9-4%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-1980-1951/